

نحو إيجاد نموذج للقياس المحاسبي في ظل تقلبات أسعار النفط

د. الوردي خدومة

د. بن زروق زكية

أستاذ محاضر أ

طالبة دكتوراه

جامعة باتنة 1، الجزائر

جامعة باتنة 1، الجزائر

الملخص:

للقياس المحاسبي بدائل مختلفة يجب على المعد للوائح المالية أن يختار البديل الأنسب في المتغيرات التي تحيط بالمؤسسة الاقتصادية، وفي ظل التقلبات الحادة لأسعار النفط وبحكم أن النفط هو المحرك الأساسي لمختلف الاقتصاديات أصبح من الصعب جدا اختيار نموذج للقياس المحاسبي ملائم. للأسباب السالفة الذكر أصبح نموذج القياس المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية غير ذي فائدة وعليه أصبح الاهتمام منصبا على نموذج يعتمد على القيمة العادلة للمنتجات في ظل التقلبات الحادة التي يعرفها سوق النفط، وهو ما نسعى إلى المساهمة في إيجاد هذا النموذج الذي يستجيب إلى هذه الشروط من خلال هذا البحث.

Abstract :

Different alternatives for the accounting measurement, are available in order to choose the most appropriate alternative in the variables economic environment, and in the sharp fluctuations in oil prices and because oil is the main engine of different economies it is very difficult to choose the appropriate accounting measurement model in these conditions.

For the above reasons, the accounting measurement model based on historical cost has become useless. Therefore, through this search attention is focused on a model that depends on the fair value of the products, such a model that can contribute to respond to these conditions.

مقدمة

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859م، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية. كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط، رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله طاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات الدائمة منذ الأزمة النفطية الأولى لسنة 1973.

مع ألا استقرار لأسعار سوق النفط نتيجة تأثرها بالعديد من العوامل، أصبح من البديهي العمل على توفير قياس محاسبي أكثر واقعية لتحسين صورة الأداء للحصول على معلومات ملائمة وأكثر موثوقية لمتخذي القرارات، رغم وجود عدة بدائل للقياس إلا أنه من الناحية النظرية فإن الفكر المحاسبي قد استقر على نموذجين رئيسيين للقياس هما: نموذج محاسبة التكلفة التاريخية، ونموذج محاسبة القيمة العادلة، ولكل نموذج مبررات يستند إليها مؤيدوه، ووجهت له انتقادات.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو نموذج القياس المحاسبي الأنسب للمنتجات في ظل تقلبات أسعار النفط ؟

أولا - ماهية السعر النفطي وأهم عوامل محدثاته:

1- ماهية السعر النفطي:

هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون أي ما يعادل 159 لتر معبرا بالوحدة النقدية الأمريكية.¹ وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات

المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينيات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن. وتتمثل العناصر المجسدة للسعر النفطي والمحددة لمقداره النقدي فيما يلي:

أ - التكلفة الذاتية للسعر النفطي: والتي تتكون من: التكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على رأس المال الثابت، والتكلفة المتغيرة: التي تشمل مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج النفط الخام ونقله، تكلفة الفاقد والتي تتمثل في الإنفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي، تكلفة الإتاوة والتي تتمثل في مقدار كمية من النفط بصورة عينية أو نقدية تدفع لمالك الأرض أو الثروة النفطية المستغلة من طرف الأجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي.²

ب - الدخل الصافي: يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي. ويتوزع الربح النفطي - بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة كافة - بين الدول المصدرة وحكومات الدول المستوردة.³

2 - أنواع السعر النفطي: يمكن التمييز بين المصطلحات التالية لأسعار النفط

أ - الأسعار الفورية: هو سعر التسليم الفوري لبرميل النفط خلال فترة لا تتجاوز 2-3 أسابيع.⁴

ب - الأسعار الآجلة: وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات، حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية النفط التي تم التعاقد عليها.

ج - السعر الاسمي: وهو القيمة النقدية التي تعطى للبرميل من النفط والتي تكون بالدولار خلال لحظة زمنية معينة.

د - السعر الحقيقي: وهو السعر الذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في سعر صرف الدولار

الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط أو بعبارة أخرى هو السعر بالدولار الثابت والذي ينسب إلى سنة الأساس.

3- العوامل المحددة لسعر النفط

يعتبر النفط مادة إستراتيجية هامة لاقتصاد أي دولة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة له مما يعني تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تحددها قوى السوق، مع مجموعة العوامل غير الاقتصادية ويعتبر الطلب والعرض المحددان الأساسيان لسعر النفط، وتساهم العوامل الأخرى في تأثيرها على أسعار النفط عن طريق مساهمتها في التأثير على الطلب على النفط، ويمكن تلخيص أهم هذه العناصر فيما يلي:

- أ - **الطلب على النفط**: يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية-كخام أو منتجات بترولية - عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية،⁵ ويعتبر الطلب على النفط طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة حيث يعتمد الطلب على الخام بالطلب على المنتجات النفطية فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات النفطية لا يكون هناك طلب على النفط الخام. ويتأثر الطلب على النفط بعدد العوامل أهمها:⁶ أسعار المنتجات النفطية، سعر النفط، السعر النسبي لأسعار الطاقة البديلة، السياسات الحكومية المؤثرة عكسيا على نمو الطلب، الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية، النمو الاقتصادي، المضاربات في الأسواق الآجلة للنفط، الهشاشة والاختلاف في الأنظمة المالية والسكان.
- ب - **العرض النفطي**: إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم،⁷ ويشمل عرض النفط الخام وعرض المنتجات النفطية. ويتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل تتمثل أبرزها في:

الطلب على النفط وسعره، مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها، التكاليف والتكنولوجيا السائدة في مختلف مراحل إنتاج النفط، أهداف وسياسات المنتجين، المخزونات النفطية والإمكانات الإنتاجية المتاحة.

ثانيا - آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

1- الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفط: ينعكس ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة، الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة كما يلي:

أ - آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط

حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد ازدادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفنقر إلى مثل هذه العمالة ، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية ، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط كارتفاع معدلات التضخم النقدي، من جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية.

ب - آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية المستوردة للبترول

تتلخص آثار ارتفاع الأسعار على هذه المجموعة فيما يلي⁸:

- زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة واردتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.
- احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة والتجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية.
- ج- آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول:**
تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:
 - تقاقم عجز موازين المدفوعات وتدهور شروط التبادل الدولي؛
 - زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981؛
 - إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية؛
 - الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.
- 2- الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط:**
 - أ- آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط**
تتلخص هذه الانعكاسات في:⁹
 - انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، وانخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.

- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، و تراجعت هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981؛
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين المدفوعات.
- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها؛
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتتنوع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.
- ب- آثار انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية المستوردة للبترول**
تتمثل أهم آثار الانخفاض في: (حسين عبد الله ، 2006، ص: 240)
- انخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.
- تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
- انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها.
- ج- آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية المستوردة للبترول: وتتمثل في:**
- انخفاض قيمة الواردات لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.
- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية.
- تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تتخفض صادرات هذه الدول.

-انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.
-التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتتقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

ثالثا - القياس المحاسبي للمنتجات النفطية:

يعتبر القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية ويعتبر كذلك القياس أحد الفروض العلمية الأساسية للمحاسبة وذلك لأهميته في السير نحو التوافق المحاسبي، وينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل العناصر التي تشملها القوائم المالية. وعرض هذه الأخيرة بمعلومات ذات مصداقية وشفافية. وترتكز عملية القياس المحاسبي على مجموعة من المفاهيم والأركان والأساليب التي تساعد في عملية القياس

1- مفهوم القياس المحاسبي

عرف القياس المحاسبي بأنه تحديد القيم العددية للأشياء أو الأحداث الخاصة بالمنشآت. وقد حددت هذه القيم العددية بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع،¹⁰ كما عرف القياس بأنه مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية أو بموجب قواعد محددة.¹¹

وتتمثل أهمية القياس المحاسبي بأنه وبدون فهم ما يقاس وكيفية القياس يستحيل الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة وتزداد أهمية القياس من خلال اعتماد عمليتي التحقيق والتقرير على درجة الكفاءة التي تمت بها عمليات القياس،¹² كما يؤدي القياس في الفكر المحاسبي دور متعاظم في تحديد محتوى وأساليب إعداد وعرض البيانات والمعلومات الخاصة بأنشطة المشروع،¹³ ويرى الباحث بأن القياس المحاسبي يعبر عن أحداث المشروع بصورة عددية مما يساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

2- أهداف القياس في الفكر المحاسبي

يسعى القياس المحاسبي إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها: (أسامة محمد صالح،

2012، ص: 128)

- التعبير عن الأحداث والظواهر الاقتصادية التي تتم في المشروعات بوحدة قياس مناسبة هي النقود.

- القيام بقياس الأصول التي يمتلكها المشروع والالتزامات المترتبة على ما يملكه؛
- التعرف على التغيرات التي تطرأ على أصول وخصوم وحقوق ملكية المشروع بين الفترة المالية والأخرى وربط هذه التغيرات بفترة زمنية محدودة.

3- أسس القياس المحاسبي لمنتجات النفط

أ- مبدأ الكلفة التاريخية

يعد مبدأ الكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية، وهو الأقدم من بين هذه المبادئ ويعتمد عليه خصوصاً في قياس وتقييم الأصول الثابتة، الخصوم و مصادر التمويل والمصروفات والإيرادات حسب القيمة والكلفة التاريخية للشراء أو الإنتاج ، بغض النظر عن التغيرات في القيمة الشرائية للعملة المتداول بها خصوصاً في فترات التضخم المالي أو الركود الاقتصادي.

أ-1 تعريف الكلفة التاريخية

يعتبر مبدأ الكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية التي لا زالت تتمسك بها النظرية المحاسبية لأنها توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس وتسهل عملية التحقق بدقة من البيانات وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية.¹⁴ وهي تعبر عن الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، وأنها ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك وإنما يظهر التشكيك في سلامة هذا المبدأ بعد التملك أو وقت الحدث إذ تصبح القيمة شيئاً من الماضي الذي ينحرف قليلاً كثيراً¹⁵ عن قيمته الحالية.

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الكلفة التاريخية على: "بأنها المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد المنفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير

أو أسهم رأس المال المصدر، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل سلع وخدمات التي تم استلامها أو سوف يتم استلامها".¹⁶

بمعنى أن سعر الاستحواذ على أصل ما ناقصا الخصومات ومضافا إليه جميع التكاليف الثانوية العادية اللازمة لوضع الأصل في حالة وموقع الاستخدام و مصطلح التكلفة التاريخية يطلق على المحاسبة المالية المبنية على التكلفة الأصلية والتي تتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم أو تقلبات الأسعار التي تتميز بها المحاسبة النفطية.

ولمبدأ التكلفة مبررات تستند إليها بعض الدول أنظمتها المحاسبية ومنها النظام المحاسبي الجزائري وحتى بعض مستخدمي القوائم ومن هذه المبررات نجد¹⁷:

- **الموضوعية:** يجب أن تكون المعلومات والبيانات المحاسبية دقيقة وذلك من أجل تحقيق قياس موضوعي دقيق، وهذا ما يؤيده أصحاب اتجاه التكلفة التاريخية الذي يمثل الدليل الموضوعي عندهم في المستندات، إلا أنه بمرور الزمن تتلاشى موضوعية تلك المستندات وبالتالي فإن القياس المحاسبي في هذه الحالة تنتفي فيه صفة الموضوعية.
- **توحيد أسس القياس:** ومن خلاله يجب أن تتصف الوحدة المراد قياسها بعدم تغيير محتواها الكمي على مدار

عملية القياس نفسها وأن لا يتغير محتواها بين عملية قياس وأخرى.

مما سبق نجد أن نموذج التكلفة التاريخية يقوم على فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقود الذي لا يعترف بما يحدثه التضخم من انخفاض مستمر في القوة الشرائية للنقود وعلى ذلك فإن تطبيق هذا المبدأ في فترات التضخم يسبب الكثير من مشاكل القياس المحاسبي، ويجعلها غير موضوعية. كما نجد أيضا مشكل تقلبات الأسعار المستمرة، هل معالجتها تتم بإدخال التعديلات في القيود المحاسبية أو ترفق بجداول ملحقة أو عمل هوامش تمكن القراء من الحصول على المعلومات اللازمة لهم لاتخاذ القرارات المناسبة لهم باطمئنان.

إلا أن و بشكل عام يتم الاعتماد والتمسك بنموذج التكلفة التاريخية في تقييم الموجودات الثابتة طبقاً لقاعدة "سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل" عملاً بمبدأ الحيطة والحذر، فأين هذا المبدأ وأين هذا الأسلوب في المعالجة لموضوع ظاهرة التضخم. إذن فالمحاسبة وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية لا تعترف بهذه التغيرات للأسعار في حينها وإنما يتم الاعتراف بها عند وقوع التبادل أو وجود قياسات موضوعية يمكن التحقق والتثبت من صحتها، وبالتالي يمكن في هذه الحالة أن يعترف النموذج المحاسبي بالتغيرات المذكورة دفعة واحدة، كما نعلم جيداً أن غرض المحاسبة الأول هو القياس وحتى يكون القياس ذا معنى تستعمل النقود كوحدة له كما يفترض ثبات قيمة هذه الوحدة بالرغم من تذبذب أسعار النفط المستمرة. الأمر الذي يؤدي إلى تجاهل أي تغيير في قيمة الأصول والخصوم نتيجة التضخم والانكماش.

أ- 2 الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية

- الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية من شأنه إسقاط كثير من الأصول غير الملموسة من القوائم المالية، لأن اشتراط حدوث عملية تبادلالية مع طرف آخر قبل الاعتراف بأي تغيير في عناصر المركز المالي سوف يستبعد كثير من القيم في السجلات المحاسبية، ومن الأمثلة على ذلك شهرة المحل، والأصول البشرية، والمزايا الاحتكارية، ونظام المعلومات المتوفر لدى المنشأة وغير ذلك من العناصر غير الملموسة التي قد تمتاز بها الوحدة المحاسبية عن غيرها من الوحدات الأخرى.¹⁸
- مبدأ التكلفة التاريخية لا يتماشى ومتطلبات بعض القطاعات كقطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متعددة و متوافقة مع السوق؛
- عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع.¹⁹
- أن مقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية للنتائج مع المصروفات مقاسة على أساس القيم التاريخية سوف يؤدي إلى إدماج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على

أسعار عوامل الإنتاج، حيث أن ناتج النشاط الجاري يتطلب المقابلة لكل من الإيرادات والمصروفات على أساس أسعار جارية، أما ناتج المضاربة على عوامل الإنتاج يتطلب مقارنة المصروفات على أساس الأسعار التاريخية بالمصروفات على أساس الأسعار الجارية.

- يترتب على الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية تجاهل التغير في قيمة الوحدات النقدية الأصلية، ذلك بالمقارنة ببعض المناهج المحاسبية البديلة التي ترى استبدال الوحدات النقدية الأصلية بوحدات ذات قوة شرائية موحدة في تاريخ إعداد القوائم المالية، ويستند هذا المنهج على اعتبار أن أخذ تغيرات القوة الشرائية للنقود في الاعتبار يعتبر خروجاً عن مبدأ التقويم على أساس التكلفة التاريخية، حيث أن التطبيق السليم لهذا المبدأ يتطلب استخدام وحدات قياس متجانسة في إثبات كافة عناصر المركز المالي في الفترات المختلفة، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن تجاهل التغيرات في المستوى العام للأسعار سوف يجعل القيم الواردة في القوائم المالية غير قابلة للتجميع والتلخيص.²⁰
- وتزداد حدة الانتقادات الموجهة للتكلفة التاريخية في حالات ارتفاع المستوى العام للأسعار على أساس أن التكلفة التاريخية في مثل هذه الحالات لن تعبر عن الواقع بعد مضي فترة محدودة على تاريخ اقتناء الأصل، ويؤدي هذا الوضع إلى صعوبة مقارنة تكلفة أي أصل في الفترة السابقة بنفس تكلفة الأصل في الفترة الحالية.²¹
- بالرغم من سهولة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية، إلا أن كثرة العيوب والانتقادات الموجهة له أوجدت محاولات دائمة من المفكرين في الأدب المحاسبي في سعيهم للتغلب على هذه السلبيات.

4- نموذج القيمة العادلة:

استخدام مجلس معايير المحاسبة الدولية مفهوم القيمة العادلة في تقييم أصول وخصوم المشروع، تلبية لاحتياجات المستثمرين الحاليين والمحتملين، والقيمة العادلة قائمة على مبدأ الجوهر فوق الشكل، أي يجب تسجيل المعاملات وعرضها في القوائم المالية حسب

جوهرها وليس حسب شكلها القانوني فقط، وتعتبر القيمة العادلة أساس تسجيل المعاملات كبديل للتكلفة التاريخية، وبصفة عامة تكلفة الأصل تمثل قيمته عند اقتنائه والقيمة العادلة تمثل قيمة الأصل عند إقفال الحسابات بالرجوع إلى سعر السوق أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للأصل، فحسب نموذج القيمة العادلة يجب على المؤسسات إعادة تقييم استثماراتها في كل عام.

أ - تعريف القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية بأنها: "المبلغ المتفق عليه بين البائع والمشتري لتبادل سلعة ما برغبة مع إطلاع تام على السوق دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تؤثر على عملية البيع". ويقصد بالظروف الخاصة في هذا التعريف أن العملية التبادلية بين الطرفين تكون بحرية تامة ومن دون أي ضغط ولا يكون أحد أطرافها من الأشخاص ذوي العلاقة أي ذوي المصلحة.²²

كما يعرفها Peter Martin مصطلح "القيمة العادلة"، ثمن الخروج، أي السعر الذي قد تكون وردت في بيع أحد الأصول أو المدفوعة لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ التقييم.

وضع المعيار (IFRS 13) ولأول مرة إرشادات عامة بشأن كيفية تقدير القيمة العادلة لجميع الأصول والالتزامات والهدف من ذلك هو توسيع نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية وجعله المعيار الوحيد الذي يمكن من قياس القيمة العادلة وتطبيقه على كافة المعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بالقياس بالقيمة العادلة.

ب - مداخل قياس القيمة العادلة

لقد حدد المعيار (IFRS 13) ثلاث مداخل،²³ (مدخل السوق، مدخل الدخل ومدخل التكلفة) لتقييم وقياس القيمة العادلة التي يمكن استخدامها في معظم الحالات التقييم التي تناسب الظروف السائدة والتي تتوافر عنها بيانات كافية ليتم استخدامها لقياس القيمة العادلة. ويمكن عرض مداخل القيمة العادلة على النحو التالي:

- مدخل السوق

يقصد بمدخل السوق أن تقوم المؤسسة عند تقييم القيمة العادلة بالاعتماد على المعلومات والمعطيات المتوفرة في السوق أي أن السوق يكون هو الأساس في التقييم، ويستخدم مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات ذات الصلة الناشئة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على أصول أو التزامات مطابقة، و أساليب التقييم تشمل مصفوفة التسعير، التي يستخدم أساسا لتقييم سندات الدين دون الاعتماد فقط على الأسعار المعلنة للأوراق المالية المحددة، وإنما أيضا بالاعتماد على علاقة الأوراق المالية بالرقم القياسي؛²⁴

- مدخل النتيجة

يتم وفقا لهذا المدخل بتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ واحد عن طريق التحيين وتعكس حينها القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ في المستقبل ومن التقنيات المستعملة في مدخل الدخل أو مدخل النتيجة نجد: ²⁵

- مدخل التكلفة:

يقوم مدخل التكلفة حسب المعيار IFRS 13 على المبلغ الذي سيلزم حاليا ليحل محل القدرة على تقديم الخدمات للأصل ، أي أنه يقوم على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لاستبدال القدرة الخدمية للأصل ويسمى بتكاليف الاستبدال الحالية ويكون السعر من وجهة نظر المشارك في البيع ويتمثل السعر في المبلغ الممكن الحصول عليه للأصل والذي يتحدد بناء على التكلفة التي سيتحملها مشارك آخر في السوق للحصول على الأصل أو بناء أصل بديل أو بناء أصول ماثلة المنفعة، معدلة بمدة التقادم يشمل التقادم كلا من التدهور أو التقادم المادي والفني.

ج- مدخلات أساليب تقييم القيمة العادلة:

حدد المعيار IFRS 13 مدخلات أساليب التقييم التي يتم استخدامها لقياس القيمة العادلة، ويبدل مصطلح مدخلات على "الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق في

تسعير الأصول أو الالتزامات، بما فيها الافتراضات حول المخاطر"، وتنقسم مدخلات أساليب التقييم إلى مدخلات قابلة للملاحظة ومدخلات غير قابلة للملاحظة:²⁶

- المدخلات القابلة للملاحظة: وهي تلك المدخلات التي تقوم على بيانات السوق والتي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن المنشأة التي تقوم بإعداد القوائم المالية، والتي تعكس الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزامات.

المدخلات الغير قابلة للملاحظة: وهي المدخلات التي تعكس افتراضات الشركة المعدة للقوائم المالية وذلك عن افتراضات المشاركين في السوق التي تقوم على أفضل المعلومات المتاحة في تلك الظروف، ويراعى عند استخدام أسلوب القياس بالقيمة العادلة ان تعظم من استخدام أقصى قدر ممكن من "المدخلات القابلة للملاحظة"، وأن تقلل لأدنى حد من استخدام "المدخلات غير القابلة للملاحظة؛

- التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة: التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة يحدد الأولوية بالنسبة لمدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة وأعاد بذلك مبادئ التسلسل المذكورة في معيار الإبلاغ المالي IFRS7 بثلاث مستويات رئيسية.

المستوى الأول: مدخلات قابلة للملاحظة - السعر المعلن في السوق النشطة: وهي الأسعار السوقية والمعلنة في الأسواق النشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة، والتي لدى الشركة - التي تعد القوائم المالية - القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس.

- الأسعار السوقية تكون في السوق النشط توفر الأدلة الأكثر موثوقية من القيمة العادلة ويتم استخدامها دون تعديل لقياس القيمة العادلة عندما تكون متاحة.

المستوى الثاني: مدخلات قابلة للملاحظة - بخلاف السعر المعلن: إذا تعذر الحصول على الأسعار المعلنة في سوق نشطة (وفقا للمستوى الأول)، فإنه يتم اللجوء إلى مدخلات المستوى الثاني وتكون قابلة للملاحظة المباشرة أو غير المباشرة، وهي تشمل ما يلي:

- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة؛

- الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المطابقة أو المماثلة في الأسواق غير النشطة؛
- الأسواق غير النشطة هي أسواق يوجد فيها القليل من المعاملات على الأصل أو الالتزام أو أسعار غير حالية أو أسعار معلنة قد تتفاوت بشكل جوهري سواء بمرور الزمن أو بين المتعاملين في السوق؛
- المدخلات الأخرى بخلاف الأسعار والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو التزام
- المدخلات المشتقة أساسا من أو التي تؤكد بها بيانات السوق القابلة للملاحظة عن طريق علاقة الارتباط المتبادلة أو وسائل أخرى.

المستوى الثالث: مدخلات غير قابلة للملاحظة: مدخلات المستوى الثالث وهي كل المدخلات غير القابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الالتزام، ويمكن استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة في قياس القيمة العادلة فقط في حالة عدم وجود مدخلات قابلة للملاحظة، وتعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة التي تعد القوائم المالية "ويجب أن تستخدم الشركة المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد غير لازمين في وضع تقديرات التدفقات النقدية، واستخدام الافتراضات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية المستقبلية تكون مطابقة لتقدير القيمة العادلة طالما لا توجد بيانات عكسية تشير إلى أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات مختلفة فإذا وجدت فعلى المنشأة أن تعدل افتراضاتها لإدخال المعلومات السوقية في الاعتبار.²⁷

ويجب الإشارة إلى أن عملية تأهيل مستوى تقييم معين يبنى أساس المستوى الأدنى للمدخلات المستعملة في مراحل التقييم الثالث فإن عملية التقييم بمجملها يجب أن تتم وفقا للمستوى الثالث.

د - أهداف التقييم بالقيمة العادلة:²⁸

- تمكن من القياس الملائم والواقعي للأصول والالتزامات والإفصاح عنها بالقوائم المالية بشكل مقبول ومفهوم لجميع المستفيدين ولجميع الأغراض حيث الاعتماد على مفهوم التكلفة التاريخية أصبح أقل ملائمة ودلالة؛

- تعمل على توفير قياس أكثر واقعية للأرباح في ظل المخاطر المختلفة؛
- تعمل على توفير قياس أكثر ملائمة ودلالة للتدفقات النقدية المستقبلية؛
- تعمل على تحسين الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات وتحسين صور الأداء؛
- هـ- مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة:**

وتتشكل مشاكل وصعوبات تطبيق القيمة العادلة في موضعين هامين:

- مشاكل قياس القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة؛
- مشاكل الإفصاح عنها في القوائم المالية.

و- أهم الانتقادات الموجهة لاستخدام القيمة العادلة

وجهت عدة انتقادات لمحاسبة القيمة العادلة من طرف المختصين في الحقل المحاسبي والمالي وأهم الانتقادات نجد: ²⁹

- صعوبة القياس بالقيمة العادلة لكثير من الأصول غير المالية والاستثمارات العقارية وكثير من الشركات بسبب عدم توافر السوق النشط من ناحية وتعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها وصعوبة فهمها وتطبيقها من ناحية أخرى.
- التحيز الشخصي للقياس المحاسبي عند تطبيق مقاييس القيمة العادلة بسبب تزايد الاعتماد على التقديرات الذاتية لإدارة الشركات من ناحية، وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى.
- سوء استخدام فروق إعادة التقدير من جانب إدارة الشركات لتحقيق مصالح ذاتية والتأثير على أسعار أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية.
- تفقر معلومات محاسبة القيمة العادلة في أغلب الحالات للكثير من الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية، خاصة الموثوقية والثبات والقابلية للمقارنة والملائمة في بعض الأحيان؛

- الحاجة إلى بذل جهود وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس حقيقية للقيمة العادلة للبنود محل التقييم، خاصة إذا ما تم الاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين لتقدير القيمة العادلة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة.
- التأخر في إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير محاسبة القيمة العادلة، مما قد يترتب على ذلك من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح وبعض الشروط القانونية المطلوبة من جانب الجهات الرسمية من ناحية، والتأخر في توصيل المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية وبالتالي افتقار المعلومات المحاسبية لخاصية التوقيت المناسب من ناحية أخرى.

الجدول رقم 1: المقارنة والتقييم بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة

القيمة العادلة	التكلفة التاريخية	معايير التقييم والمقارنة	
تعتمد على الأسعار في الأسواق المالية النشطة فلذلك فهي تراعي القوة الشرائية العامة للنقد، وتعترف بالتغيرات في المستوى الأسعار فالقيمة العادلة تتجنب أخطاء وحدة القياس.	اعتماده وحدة قياس نقدية اسمية وتجاهل تغيرات القوة الشرائية العامة للبنود النقدية في القوائم المالية يجلب لهذا النموذج أخطاء وحدة القياس.	معايير المقارنة	أخطاء وحدة القياس
عند إعداد القوائم المالية حسب القيمة العادلة وحدثت تغيرات في القيمة فإنه يعاد تقييم عناصر القوائم المالية. يتم الاعتراف بالتغيرات في نفس الدورة، ولهذا فإن التقييم من خلال القيمة العادلة يتجنب أخطاء التوقيت	تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر الدورة أو الدورات السابقة إلى الدورات اللاحقة لهذا فإن هذا النموذج يحتوي على أخطاء التوقيت		أخطاء التوقيت

المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر ملاءمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم لأنها تعرض صورة دقيقة عن حالة الأسواق المالية وهذا يساعد على اتخاذ القرارات، وتعمل على بعث الثقة في المستثمرين مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية.	هي معلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات، لأنه لا يعبر عنها بوحدة السيطرة والتحكم السلعي، فوحدة السيطرة والتحكم السلعي تعكس التغيرات في كل من المستوى الخاص والمستوى العام للأسعار.	الملائمة	معايير التقييم
القيمة العادلة تعتبر مفهوم حديث النشأة ويسوده بعض الغموض لا يمكن فهمها عند جميع مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى أن القيمة العادلة صعبة القياس و يجب توفر شروط لتحديد القيمة العادلة.	إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النموذج هي معلومات قابلة للتفسير بوضوح، لان التكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق والفهم لدى جميع مستخدمي القوائم المالية.	التفسير	

المصدر: من إعداد الباحثين

خاتمة

تتعدد بدائل القياس المحاسبي وتختلف، لكن يبقى الهدف من ورائها واحد، هو قياس عناصر القوائم المالية بدقة دون أخطاء أو تعقيد لأداء القوائم المالية لأغراضها التي أنشأت من أجلها و إضفاء المزيد من الشفافية و المصادقية عليها.

فاختيار بديل القياس المحاسبي الذي يحقق مزايا لأبد أن يكون يتفادى معايير المقارنة أي أخطاء التوقيت و أخطاء وحدة القياس و يحقق معايير التقييم أي التفسير والملاءمة.

بالنسبة لمعايير المقارنة نجد أن نموذج التكلفة التاريخية لم يتفادى معايير المقارنة، أي أن التكلفة التاريخية تجلب أخطاء وحدة القياس وتحتوي على أخطاء التوقيت، بينما القيمة العادلة تحقق معايير المقارنة، إذ أنها تتجنب أخطاء وحدة القياس ولا تحتوي على أخطاء التوقيت.

بالنسبة لمعايير الملائمة وجدنا أن نموذج التكلفة التاريخية لا تخدم متخذي القرارات أي أنها غير ملائمة بالشكل الكافي، إلا أن معلوماتها قابلة للتفسير والوضوح، لان التكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق و الفهم لدى جميع مستخدمي القوائم المالية. بينما القيمة العادلة المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر ملائمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم لأنها تعرض صورة دقيقة عن حالة الأسواق المالية، إلا أن من ناحية التفسير نجد أن طريقة القيمة العادلة تتسم ببعض الغموض ونحتاج إلى اهتمام أكثر من المنظمات والهيئات الدولية وذوي الاختصاص، كي يتسع استخدامها أكثر وخاصة أنها تتلاءم وتغيرات الأسعار على المدى الطويل، كحال تقلبات أسعار النفط.

قائمة المراجع والإحالات:

- ¹ .سهام الحسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية "دراسة تحليلية"، **مجلة كلية بغداد**، العدد 36، 2013، ص.5.
- ² . محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، ط1 ، دار شموع الثقافة، الزاوية، الجماهيرية العربية الليبية، 2003، ص. 34
- ³ . حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص. 244
- ⁴ . الطاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 132 ، المجلد 36، ص. 17
- ⁵ . محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الاسكندرية، مصر، 1978، ص. 147
- ⁶ . حسين عبد الله، أزمة النفط الحالية، تداعياته ومستقبلها، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164، المجلد 41، مصر، 2006، ص. 34

- ⁷. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983. ص. 162
- ⁸. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، مداخلة بعنوان تغيرات النفط والاستقرار النفطي في الجزائر"، العدد 02/ 2012. 180
- ⁹. أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية للطباعة، بيروت ط1، 1990. ص. 193
- ¹⁰. محمد أحمد إبراهيم، أهمية القياس والإصلاح المحاسبي في شركات ومؤسسات البيع بالمملكة العربية السعودية الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير 2008. ص. 12
- ¹¹. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الرؤية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009. ص. 181
- ¹². أسامة محمد صالح، دور الفكر المحاسبي في معالجة مشكلات القياس والإفصاح عن تكلفة رأس المال الفكري، الخرطوم :جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة، 2012، ص. 128
- ¹³. صالح حامد محمد علي، أثر نماذج القياس المحاسبي في جودة المعلومات المحاسبية وقرارات الاستثمار في الإدارة المالية الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، أطروحة دكتوراه، 2009، ص. 34
- ¹⁴. رضا إبراهيم صالح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية-جامعة إسكندرية العدد رقم 2 المجلد رقم 46 جوان 2009، ص. 36
- ¹⁵. أسامة عمر جعارة، المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة- الملائمة والموثوقية، مشكلات التطبيق، مراجعة بحثية تاريخية لنتائج الأبحاث في الأسواق المالية، جامعة الشرق الأوسط-عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 29، 2012. ص. 19
- ¹⁶. وليد ناجي الحياي، "يوسف الأسدي"، نظرية المحاسبة، منشورات الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007. ص. 7
- ¹⁷. رشيد بوكساني وآخرون، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة السوقية العادلة، المحاسبي الملتقى العلمي الأول حول النظام .الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي 17 و 18 جانفي 2010 جامعة الوادي، الجزائر، ص. 7

¹⁸ . سالم عبد الله حلس ، يوسف محمود جريوع ، تأثير أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة ، دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين، 2007. ص. 16

²⁰ . White, R. and Sámi, h., "Incremental information content of SFAS no. Earnings disclosures: some new evidence". {Electronic version}, journal of accounting and public policy, vol. 13 form <http://web1.1994>.

²¹ . خيرت ضيف ، أحمد نور ، أحمد بسيوني، المحاسبة المالية دراسات في القياس و التحليل المحاسبي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت لبنان، 1984. ص. 35

²² . طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية – القياس والتقييم المحاسبي، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002. ص. 258

²³ . Andrew Watchman, Information financière internationale, Pleins feux sur les IFRS, L'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les informations à fournir Bureau mondial des IFRS, Deloitte, Mai 2011. P 10

²⁴ . عمرو حسن إبراهيم، معيد بقسم المحاسبة بالكلية ، حلوان، كلية التجارة إدارة الأعمال قسم المحاسبة دور اسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية دراسة نظرية اختبارية" رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة، 2003. ص. 48

²⁵ . نفس المرجع السابق، ص. 49

²⁶ . عمرو حسن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 49

²⁷ . طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، 2002/2003، ص: 157

²⁸ . شعيب شنوف، أسماء زاوي، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية يومي 20-21 أكتوبر 2009 جامعة سطيف، الجزائر.

²⁹ . عبد الناصر محمد سيد درويش، "تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية- دراسة ميدانية . على شركات التأمين الأردنية"، الة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، العدد الثاني، 2007.